

قرار وزاري  
رقم ٨٧/٢٤/٢

- بعد الاطلاع على المرسوم السلطاني رقم ٧٥/٢٦ بتنظيم الجهاز الاداري للدولة وتعديلاته .  
وعلى المرسوم السلطاني رقم ٧٧/٢٦ باصدار قانون الوكالات التجارية .  
وعلى المرسوم السلطاني رقم ٨١/٣٥ باصدار القانون البحري العماني .  
وعلى المرسوم السلطاني رقم ٨١/٩٨ باصدار قانون تنظيم الملاحة البحرية في المياه الاقليمية .  
وعلى القرار الوزاري رقم ٨٢/٣٦/٢ باصدار قواعد ونظم ميناء قابوس .  
وعلى القرار الوزاري رقم ٨٤/٣٤/٢ باصدار قواعد ونظم ميناء ريسوت .  
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

- مادة اولى : ١ - مع عدم الاخلال بمبدأ المرور البريء لسفن الدول الاخرى عبر المضائق الدولية لا يجوز لاي سفينة اجنبية استخدام الموانئ أو المياه الاقليمية لسلطنة عمان ما لم يكن لها وكيل بحري محلي بالسلطنة مقيد بالسجل التجاري لدى وزارة التجارة والصناعة وبغرفة تجارة وصناعة عمان .  
٢ - يكون الوكيل مسئولاً عن السفينة منذ دخولها وحتى مغادرتها الميناء أو المياه الاقليمية ولا يقبل تنازله عن وکالته مهما كانت الاسباب .

مادة ثانية : على جميع الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه .

مادة ثالثة : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية و يعمل به من تاريخ نشره .

حمود بن عبدالله الحارثي  
وزير المواصلات

صدر في : ١٩٨٧/٣/٢٩ م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٣٥٧)  
الصادرة في ١٩٨٧/٤/١٥ م

قرار وزاري  
رقم ٨٧/٣٠/٢

- بعد الاطلاع على المرسوم السلطاني رقم ٧٦/٤٦ بانشاء مؤسسة خدمات الموانئ وعلى اتفاقية ادارة ميناء قابوس الموقعة بتاريخ ١٩٧٧/١١/٢٩ م .  
وعلى القرار الوزاري رقم ٨١/٣١/٢ بتطبيق تعرفه رسوم ميناء قابوس المعدل بالقرار الوزاري رقم ٨٢/٩٩/٢ .  
وعلى رسالة رئيس مؤسسة خدمات الموانئ المحدودة رقم م/١٩٥٠ بتاريخ ٨٧/٢/١٩ .  
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر ما يلي :

- مادة اولى : تعدل تعرفه رسوم مناولة حاويات اعادة الشحن المقررة بالمادة ( ٤ ) من الجدول رقم (٢) الملحق بالقرار رقم ٨٢/٩٩/٢ المشار اليه كما يلي :  
١٥ ريالاً عمانياً للحاوية حتى طول ٢٠ قدماً .  
٢٥ ريالاً عمانياً للحاوية بطول اكثر من ٢٠ قدماً .

مادة ثانية : يستمر العمل بالتعرفة المعدلة حتى يصدر بتغييرها قرار آخر .  
مادة ثالثة : على رئيس مؤسسة خدمات الموانئ وكافة الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار كل فيم يخصه .

مادة رابعة : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية و يعمل به بعد شهر من تاريخ نشره .

حمود بن عبدالله الحارثي  
وزير المواصلات

صدر في : ١٩٨٧/٤/١٥ م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٣٥٨)  
الصادرة في ١٩٨٧/٥/٢ م

قرار وزاري  
رقم ٨٧/٣٩/٢  
بتطبيق قواعد وتعليمات الموانئ البحرية  
الموحدة بموانئ السلطنة

وزير المواصلات

بعد الاطلاع المرسوم السلطاني رقم ٨١/٩٨ بقانون تنظيم الملاحة البحرية والمياه الاقليمية .  
وعلى القرار الوزاري رقم ٨٢/٣٦/٢ بقواعد ونظم ميناء قابوس .  
وعلى القرار الوزاري رقم ٨٢/١١٨/٢ بقواعد ونظم ميناء ريسوت .  
وعلى قواعد وتعليمات الموانئ البحرية الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وتعديلاتها .  
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

قرر

مادة أولى : مع عدم الاخلال بالقرارات والتعليمات واللوائح الخاصة بكل من ميناء قابوس وميناء ريسوت وتعديلاتها المعمول بها في السلطنة ، يعمل بقواعد وتعليمات الموانئ البحرية الموحدة الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية .  
مادة ثانية : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، و يعمل به اعتبارا من تاريخ نشره ، وعلى الجهات المعنية تنفيذه .

حمود بن عبد الله الحارثي  
وزير المواصلات

صدر في : ١٩٨٧/٥/٩ م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٣٥٩)  
الصادرة في ١٩٨٧/٥/١٦ م

قرار وزاري  
رقم ٨٧/٦١/٢

بعد الاطلاع على المرسوم السلطاني رقم ٧٦/٤٦ الصادر بتاريخ ١٩٧٦/١١/١٧ الخاص بانشاء مؤسسة خدمات الموانئ .  
وبناء على الاتفاقية الموقعة بين حكومة سلطنة عمان ويمثلها وزير المواصلات ومؤسسة خدمات الموانئ .